التشيخ السكاني وأثره على التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر

Population aging and its impact on the Financial balance of the pension system in Algeria

Le vieillissement de la population et son impact sur l'équilibre financier du système de retraite en Algérie

ط.د مفتاح فايزة

تحت إشراف أد: حمزة شريف علي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

تاريخ الاستلام :2018-06-02 تاريخ النشر :2018-06-30

ملخص :

يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر التشيخ السكاني على التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر، حيث أن انخفاض معدلات الخصوبة والارتفاع في أمل الحياة نتج عنه ارتفاع عدد المسنين هذه الظاهرة المسماة بالتشيخ انعكست بدورها على النظام الوطني للتقاعد في الجزائر القائم على التوزيع الذي يجعله أكثر عرضة للتغيرات الديمغرافية والاقتصادية

الكلمات المفتاحية: التشيخ السكاني، التوازن المالي، نظام التقاعد، الخصوبة، أمل الحياة.

Abstract:

This article aims to study the effect of population aging on the financial balance of the pension system in algeria. The decline in fertility rates and the rise in the hope of life resulted in an increase in the number of elderly . This phenomenon, known as aging, was reflected in the national system of retirement in Algeria, which is subject to distribution which makes it more vulnerable to demographic and economic changes.

Keywords : population aging, financial balance, retirement system, fertility, life expectancy

Résumé :

Cet article vise à étudier l'impact du vieillissement de la population sur l'équilibre financier du système de retraite en Algérie, Comme la baisse des taux de fécondité et la hausse de l'espérance de vie ont entraîné une augmentation du nombre de personnes âgées, ce phénomène s'appelle le vieillissement et reflète le système national de retraite basé sur la répartition, ce qui le rend plus vulnérable aux changements démographiques et économiques.

Mots-clés : vieillissement de la population, équilibre financier, système de retraite, fécondité, espérance de vie.

مقدمة :

يعتبر انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع أمل الحياة السبب الرئيسي في تزايد نسبة المسنين من إجمالي عدد السكان، وهذا ما يسمى ب " التشيخ السكاني" وهي ظاهرة ذات بعد عالمي أثرت على البلدان الصناعية منذ أكثر من عقدين من الزمن وبالخصوص البلدان الشمالية أكثر من البلدان الجنوبية.

وقد أظهر الباحثون المهتمون بهذه الظاهرة أن التشيخ السكاني يمكن أن يكون مكلفا اقتصاديا، فهو يعتبر مشكلة بالنسبة لخطط المعاشات التقاعدية، باعتبار أن عدد السكان المسنين، الذين يبلغون من العمر 65 عاما فما فوق، ينمو بوتيرة أسرع من سرعة السكان النشطين اقتصاديا (15-64 سنة)، هذا ما أدى إلى زيادة أهمية المناقشات بشأن مستقبل المعاشات التقاعدية في العديد من البلدان.

حيث أن عدم اليقين بشأن مستقبل المعاشات التقاعدية والقلق بشأن ملاءمة مخططات المعاشات التقاعدية مع كل العواقب الناجمة عنها يدفعهم إلى مراجعة أنظمتهم، وخاصة تلك التي تمول عن طريق التوزيع، بهدف مواكبتها للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المتمثلة في انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وزيادة نصيب المسنين من مجموع السكان.

والجزائر من بين دول العالم التي لم تفلت من هذا الواقع، حيث أنها تواجه تغيرا في بنيتها الديموغرافية، ففي السنوات الأخيرة عرفت انخفاض في معدل الخصوبة الذي من شأنه أن يقلل من حجم الفئة النشيطة في المستقبل، وإلى جانب انخفاض معدلات الخصوبة، شهدت الوفيات أيضا تغيرات جذرية، وبالاقتران مع انخفاض وفيات الرضع، حدث تحسن كبير في البقاء على قيد الحياة في الأعمار

المتقدمة، ومن المرجح أن تستمر هذه الزيادة في السنوات المقبلة، ونتيجة لذلك، فإن طول الوقت الذي يمكن أن يتوقعه الفرد للتقاعد سيكون أطول (1).

مما يؤدي إلى تمويل عدد كبير من المتقاعدين لفترة أطول بسبب انخفاض في معدل الوفيات في الأعمار المتقدمة (60 فما فوق)، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الاحتياطات اللازمة، والتفكير في كيفية ضمان التوازن المالي لنظام التقاعد الجزائري. سنتطرق في هذا المقال إلى بعض الجوانب المهمة من التشيخ السكاني وكذا التوازنات بين المحيط الديموغرافي والمحيط الاقتصادي وانعكاس ذلك على التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر.

1-التطورات الديموغرافية لسكان الجزائر بعد الاستقلال :

1-1 الانتقال الديموغرافي في الجزائر :

هو الانتقال من حالة ارتفاع معدلات الخصوبة والوفاة إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة، أي الانتقال من نظام تقليدي للتوازن الديموغرافي حيث تكون معدلات الولادات والوفيات في مستويات أعلى إلى نظام عصري للتوازن الديموغرافي تكون فيه معدلات الولادات والوفيات في مستويات أدنى (2).

الشكل رقم(01): الشكل العام لنموذج الانتقال الديموغرافي:

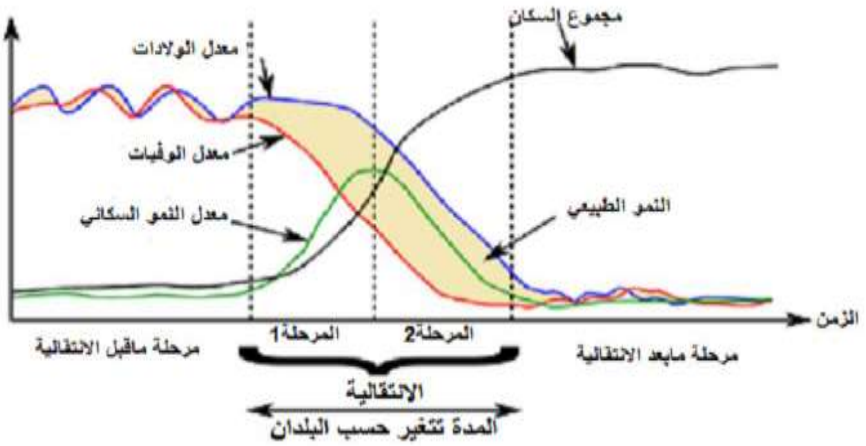

Source : (https://fr.wikipedia.org/wiki/transition_d%c3%A9mographique)

والجزائر من بين دول العالم التي عرفت تحولات كبيرة في مسار النمو الديموغرافي منذ بداية القرن 20 إلى يومنا هذا والشكل التالي يمثل أهم المراحل الخاصة بالتحول الديموغرافي في الجزائر بعد الاستقلال.

الشكل رقم (02): تطور معدلات المواليد والوفيات من 1963 إلى 2016 :

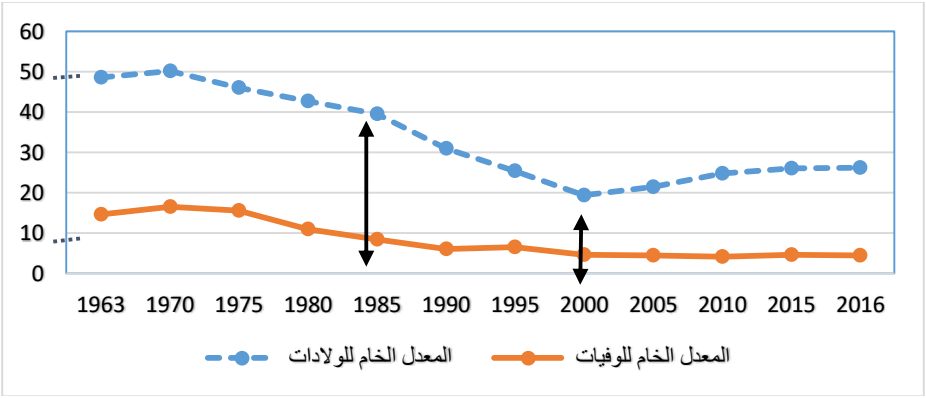

المصدر: الجدول 01 من الملحق

من خلال ملاحظتنا لهذا التمثيل البياني نرى أن تطور المعدل الخام للولادات والوفيات شهد تغيرات مختلفة بين 1963 و2016 يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل:

- **المرحلة الأولى 1963 إلى1970:**

تميزت هذه المرحلة بارتفاع في معدل الولادات ومعدل الوفيات، حيث قدّر معدل المواليد ما بين 48.5 بالألف سنة 1963 و50.16 بالألف سنة 1970 وهذا راجع إلى عدم استخدام موانع الحمل والزواج المبكر والأمية مما ينتج عنه ارتفاع الخصوبة، وقدّر معدل الوفيات ما بين 14.6 بالألف و16.45 بالألف خلال نفس الفترة وهذا بسبب الظروف القاسية التي عاشها السكان من تدهور المستوى المعيشي والصحي خلال فترة الاستعمار، إضافة إلى ضعف التغطية الصحية للسكان في الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال.

- **المرحلة الثانية من 1970 الى1985:**

شهدت هذه المرحلة انخفاضا ملحوظا في معدل الوفيات من 16.45 بالألف سنة 1970 إلى 10.9 بالألف سنة 1980، وهذا راجع لتحسن المستوى المعيشي والصحي للسكان بفضل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنجزة في هذه الفترة، إضافة إلى أن الجزائر في فترة الثمانينات بدأت في توسيع برنامج التحكم في النمو السكاني الذي يرتكز على الوقاية الصحية وذلك بتوفير اللقاح وحماية صحة الأم والطفل.

أما عن الخصوبة بقيت عالية بحيث كان المعدل الخام للولادات يفوق 40 بالألف رغم الانخفاض الطفيف، مما ينجر عنه ارتفاع في معدل النمو الطبيعي الذي كان يصل في هذه الفترة إلى 3 %، في هذه المرحلة رفض السكان استعمال وسائل منع الحمل رغم توفرها لأنها كانت تقنية جديدة ودخيلة على المجتمع.

- **المرحلة الثالثة من 1985 الى 2000:**

ما ميز هذه المرحلة هو انخفاض ملحوظ في المعدل الخام للولادات ابتداء من سنة 1985 حيث انخفض من 39.5 بالألف إلى 19.36 بالألف سنة 2000، وهذا راجع إلى تأخر سن الزواج لكلا الجنسين وسياسة تعميم تنظيم النسل والانتشار الواسع لاستخدام موانع الحمل بحيث قدر معدل استخدام النساء في سن الإنجاب لموانع الحمل بأكثر من 61 % سنة 2006، بعدما كان يقدر بـ: 8 % سنة 1970 بفضل التعليم والعمل خاصة عند فئة النساء.

بالنسبة للوفيات فقد واصلت نسبها في الانخفاض من 8.4‰ سنة 1985 إلى تقريبا 5‰ سنة 2000.

- **المرحلة الرابعة من 2000 -2016:**

شهدت هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا في المعدل الخام للولادات، فإذا ما قارنا عدد المواليد في هذه الفترة فإننا نجد تزايد في المواليد، فقد ارتفع العدد 589000 مولود في سنة 2000 إلى 1067000 مولود سنة 2016 بزيادة مقدرة بـ 478000 مولود خلال هذه الفترة، هذه الزيادة في عدد المواليد راجعة إلى الزيادة في عدد الزيجات في الفترة ما بين 2000 إلى 2016 حيث انتقلت عدد الزيجات من 177548 إلى 357000 حيث تزايدت بـ 2.08 نقطة خلال هذه الفترة و ترجع أسباب هذه الزيادة إلى التحسن في الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي كان لها تأثير في السلوك الديموغرافي للسكان، و في الأخير نقول أن هذه الزيادة في عدد المواليد تبقى زيادة طفيفة متعلقة بعدد الزيجات لأسباب ذكرناها سابقا، و لكن بمجرد تغير الأوضاع من المتوقع أن تعاود الولادات انخفاضها .

2-1 التركيبة العمرية لسكان الجزائر:

يقصد بالتركيب العمري نسبة كل مجموعة أو عدد من السكان موزعة حسب فئات السن وهو مقياس من المقاييس الديموغرافية، وهو مهم جدا وكثير الاستعمال لأنه يساعد أصحاب القرار على معرفة الفئات التي تكوّن مجتمعهم. ويميز الديموغرافيون بين ثلاثة فئات أساسية للأعمار (0-14 ،15-59، 60 فأكثر)، وهي تقابل تقريبا فترة التكوين والإعداد، فترة النشاط الاقتصادي وممارسة الأعمال وفئة المتقاعدين والعجزة تعتبر الفئتان الأولى والثالثة عالة على الفئة الثانية(3).

والشكل رقم 03 والجدول رقم 01 يوضحان توزيع سكان الجزائر حسب الفئات العمرية.

الشكل رقم 03: الهرم السكاني للجزائر خلال سنوات 1966-2008-2016

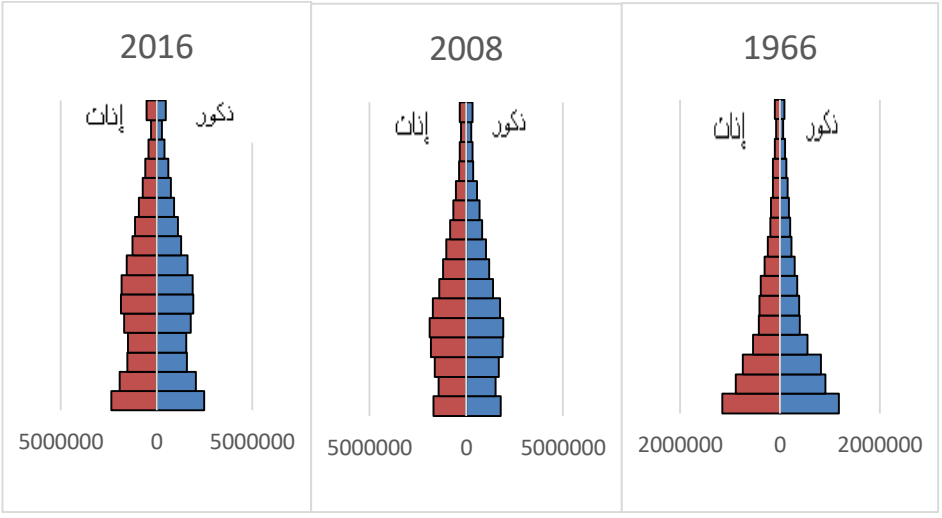

المصدر: الجدول 02 من الملحق.

الجدول رقم 01: نسبة السكان للفئات العمرية الكبرى ما بين 1966-2016

السنوات	14-0	59-15	60+
1966	46,70%	46,73%	6,57%
1977	47,84%	46,39%	5,76%
1987	44,10%	50,15%	5,75%
1998	36,21%	57,19%	6,60%
2008	28,06%	64,51%	7,43%
2016	29,27%	61,81%	8,91%

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل رقم 03 والجدول رقم 01 يتبين لنا أن سكان الجزائر معظمه فتي، أي أنه يتميز بطاقة بشرية فتية معتبرة حيث سجلت الفئة العمرية (0-14 سنة) نسب تفوق 40%خلال التعدادات 1966- 1977- 1987 ، وبعدها شهدت انخفاض ملحوظ في كل من تعداد 1998-2008 بنسب 36,21 % و 28,06 % على التوالي واستمرت في الانخفاض إلى غاية سنة 2016 بنسبة29,27% ، هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض الولادات خاصة بعد تطبيق سياسة التنظيم العائلي في الثمانينات و التسعينات، وكذلك تأخر سن الزواج لكلا الجنسين، في المقابل نجد الفئة النشطة (15-59 سنة) سجلت ارتفاعا ملحوظا من 1966 إلى غاية 2008 وهو آخر تعداد قامت به الجزائر، وقد تزايدت النسب من 46,73 % سنة 1966 إلى 64,51 %سنة 2008 أي بزيادة مقدر ب 17,78% نقطة ، وهذا يعني أن الشباب المؤهل للانضمام إلى سوق العمل يزداد من سنة إلى أخرى ، وهذا الارتفاع الواضح في الفئة النشطة خاصة في السنوات 1987-1998-2008 راجع إلى نتيجة تفاقم الولادات في السنوات الأولى و هي 1966-1977 من أجل تعويض الخسائر البشرية التي كانت نتيجة الحرب والأوبئة وبهذا الأخير ظهرت نتائجها في ارتفاع

ملحوظ في الفئة النشطة في السنوات المذكورة سابقا، ثم تراجعت نسبة الفئة في سنة 2016 ب 61,81 % ، على العكس في قمة هرم الأعمار فنسبة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة عرفت كذلك ارتفاعا من 6,57 % سنة 1966 لتصل إلى 7,43 % سنة 2008 لتصبح سنة 2016 بنسبة 8,91% ، وهذا الأخير راجع إلى عدة عوامل منها انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع أمل الحياة عند الولادة لتحسن الأوضاع الاجتماعية و الصحيّة.

2-نظام التقاعد في الجزائر:

لقد استوحى نظام التقاعد في الجزائر غداة الاستقلال قواعد تسييره من النظام الفرنسي إلى غاية صدور القانون 83-12 (الجريدة الرسمية، 1983) والذي بمقتضاه تم توحيد نظام التقاعد الذي يعتمد مبدأ التوزيع كأساس لتمويله .

يهدف نظام التقاعد بالتوزيع إلى ضمان دخل تعويضي للأشخاص المسنين قصد تمكينهم هم وذوي حقوقهم من تغطية حاجاتهم المعيشية اليومية (4).

عرفت المنظومة القانونية للتقاعد عدة تعديلات متتالية بموجب عدة نصوص تشريعية لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمستجدات الطارئة في منتصف التسعينات بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد نذكر منها: الأمر رقم 94-10 المؤرخ في 26 مايو 1994 ، المحدث للتقاعد المسبق والأمر رقم 97-13المؤرخ في 31 مايو 1997 المؤسس للتقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن ، والأمر رقم96-18 المؤرخ في 06 يوليو1996، المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتقاعد، و القانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 ، المعدل والمتمم

للقانون المتعلق بالتقاعد ليعرف آخر إصلاح له بسبب التحولات الاقتصادية والديمغرافية للمجتمع(الشيخوخة، البطالة، سوق العمل، ارتفاع أمل الحياة، انخفاض مستوى الخصوبة...) ، وتراجع عائدات النفط بسبب الأزمة البترولية 2014، وكذا التهافت الكبير نحو التقاعد المسبق، مما أدى إلى التراجع في دفع الاشتراكات لصندوق التقاعد. هذه الوضعية فرضت إصلاحا جديدا في نظام التقاعد بموجب القانون 16-15 المؤرخ في31 ديسمبر 2016 المعدل والمتمم للقانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 يوليو 1983 والمتعلق بالتقاعد (5).

الشكل رقم(04): تطور إجمالي عدد المتقاعدين من سنة 2000 إلى 2016:

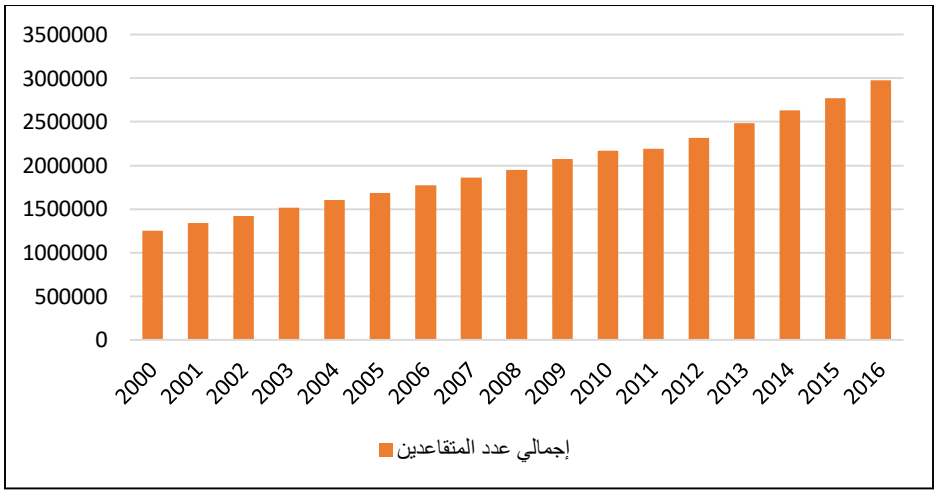

المصدر: الجدول 03 من الملحق

من الشكل نلاحظ أن عدد المتقاعدين في الجزائر عرف ارتفاعا كبيرا فبعدما كان سنة 2000 حوالي1253942 متقاعد ليصل سنة 2016 إلى 2978557 متقاعد بحيث بلغت نسبة المتقاعدين % 77.66 من إجمالي عدد المسنين.

3-التغيرات الديموغرافية والاقتصادية وأثرها على توازن نظام التقاعد في الجزائر:

إن الانعكاسات التي أفرزتها الوضعية الديموغرافية على منظومة التقاعد في الجزائر جراء ارتفاع أمل الحياة عند الولادة وتدهور معدل الخصوبة و انخفاض عدد المواليد، و كذلك الانعكاسات الاقتصادية المتمثلة في اختلال التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد بفعل زيادة النفقات، وانخفاض عدد المشتركين، واختلال العلاقة الجوهرية بين عدد المتقاعدين وعدد المشتركين في نظام التقاعد، وكذا تدهور سوق العمل بين عدد المتقاعدين وعدد المشتركين في نظام التقاعد، وكذا تدهور سوق العمل بفعل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الاستثمارات وعدم نجاعة التدابير والإجراءات المتخذة للحد منها.

3-1.أثر التغيرات الديموغرافية:

ترتبط إشكالية تمويل نظم التقاعد عادة بالتشيخ السكاني، كما يحدث في كثير من الدول المتقدمة حيث تنخفض نسبة السكان في سن العمل وتزداد نسبة المحالين إلى التقاعد(6) ، وهذا راجع إلى متغيرين الذين يخلقان عدم التوازن بين الناشطين والمتقاعدين فالأول هو ارتفاع أمل الحياة الذي يزيد من عدد الأشخاص المتقدمين في السن (المتقاعدين)، مما يتطلب حصولهم على منح ومعاشات لفترة طويلة، وبالتالي خلق أعباء مالية إضافية لمنظومة التقاعد.

أما المتغير الثاني هو انخفاض معدلات الخصوبة التي تؤثر بشكل مباشر على حجم شريحة الشباب الأقل من 15 سنة بالانخفاض، وكذا انخفاض عدد الأشخاص في الفئات العمرية المنتجة القادرة على دعم المسنين، وفي المقابل سترتفع شريحة المسنين الأكثر من 60 سنة، هذه الوضعية ستؤدي إلى دفع المعاشات لعدد

كبير من المستفيدين (المتقاعدين) ولمدة أطول، وهذا ما يحدث عدم التوازن المالي لنظام التقاعد (7).

من خلال الشكل رقم05 نلاحظ أن المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1990 انخفض من 8,4 إلى 4,5 ليستمر في الانخفاض حيث بلغ 3,1 سنة 2016، هذا الانخفاض السريع في الخصوبة أدى إلى تقلص في قاعدة الهرم السكاني، و بالتزامن مع هذا الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة، عرف أمل الحياة عند الولادة ارتفاعا ملحوظا هذا الأخير الذي لم يكن يتجاوز 55 سنة في 1977 ارتفع إلى أكثر من 72 سنة في عام2000 ووصل إلى 77,7 سنة في 2016، هذه الأرقام قريبة من تلك التي لوحظت في الدول المتقدمة، هذه الزيادة في متوسط العمر المتوقع في الجزائر منذ الثمانينات ترجع إلى انخفاض معدل الوفيات في الأعمار الشابة نتيجة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال والتطعيم في عام 1983. والتحسن في الظروف الصحية للوفيات العامة.

الشكل رقم (05):يوضح تطور المؤشر التركيبي للخصوبة وأمل الحياة عند الولادة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2016:

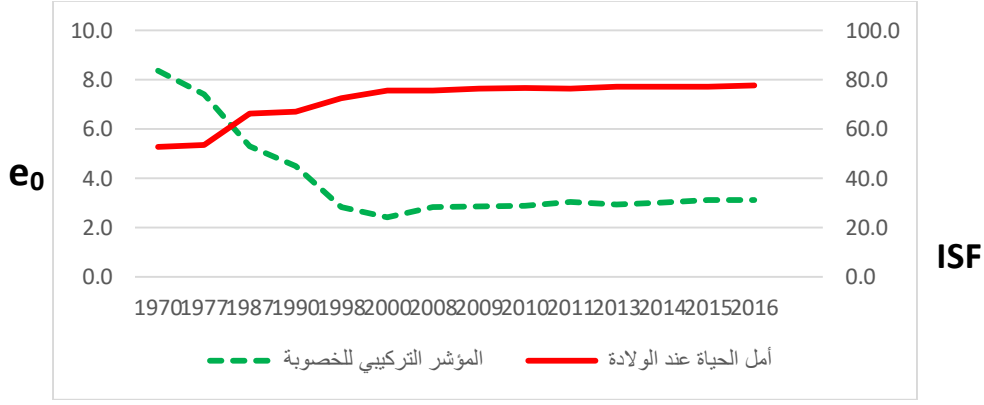

المصدر: الجدول 04 من الملحق

3-2 أثر التغيرات الاقتصادية :

3-2-1 ارتفاع نفقات الصندوق:

تعد نفقات الصندوق الوطني للتقاعد أحد العوامل الرئيسية لعجز النظام الوطني للتقاعد حيث لم تتوقف عن الارتفاع من سنة لأخرى، حيث سجل الصندوق الوطني للتقاعد ولعدة سنوات عجزا (النفقات > الإيرادات) وهذا ما يوضحه الشكل رقم 06.

الشكل رقم(06): يوضح الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد في الفترة 2001-2013 (الوحدة :مليون دج):

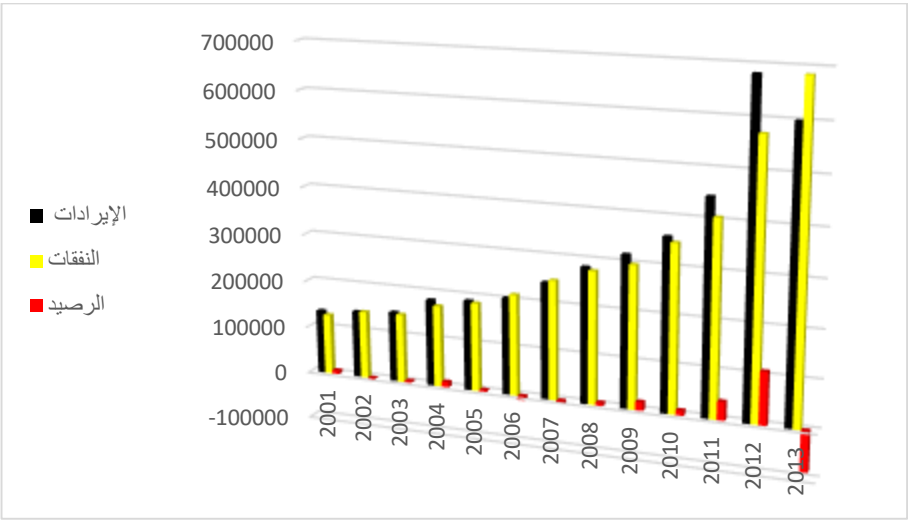

المصدر: الجدول 05 من الملحق

من خلال الشكل رقم نلاحظ أن نظام التقاعد في الجزائر عرف عدم التوازن خلال الفترات 2002-2006-2007-2013 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تناقص عدد المشتركين في تمويل الصندوق وزيادة النفقات نتيجة لارتفاع عدد المتقاعدين

باختلاف نوع التقاعد (تقاعد عادي–نسبي–دون شرط السن – مسبق) من جهة وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد وتفاقم حجم البطالة من جهة أخرى.

كما يبين الشكل أن الرصيد الصافي للصندوق رغم أنه عرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2013 إلا أنه سجل عجزا في ميزانيته (ارتفاع النفقات مقارنة بالموارد) خلال السنوات 2006 و2007 وبشكل معتبر في سنة 2013 حيث بلغ العجز 85762 مليون دج.

3-2-2 انخفاض عدد المشتركين واختلال العلاقة بين عدد المشتركين وعدد المتقاعدين:

يتم تمويل نظام التقاعد في الأنظمة القائمة على التوزيع من خلال اشتراكات الأجراء الحاليين لتسديد معاشات من أحيلوا على التقاعد، فالعلاقة بين عدد المشتركين وعدد المتقاعدين في هذه الأنظمة تكتسي أهمية بالغة والاختلال فيها ينعكس بصورة غير صحية على التوازنات المالية للمنظومة ككل.

الجدول رقم(02):يوضح تطور نسبة العلاقة الديموغرافية خلال الفترة (1988-2002):

السنوات	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
النسبة الديموغرافية	6,07	5,25	4,97	4,25	3,12	2,76	2,80	2,78

المصدر: (8)

من الجدول يظهر أن العلاقة الديمغرافية (عدد المشتركين/عدد المتقاعدين) انخفضت بشكل محسوس، حيث انتقلت من 6,09 مشترك لكل متقاعد سنة 1988

إلى أقل من 3 سنة 2002، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التسهيلات في مجال التقاعد المسبق.

3-2-3 تطور معدلات البطالة والتشغيل والنشاط :

الشكل رقم(07):يوضح تطور معدلات البطالة والتشغيل والنشاط في الجزائر خلال الفترة ما بين 1966-2015 :

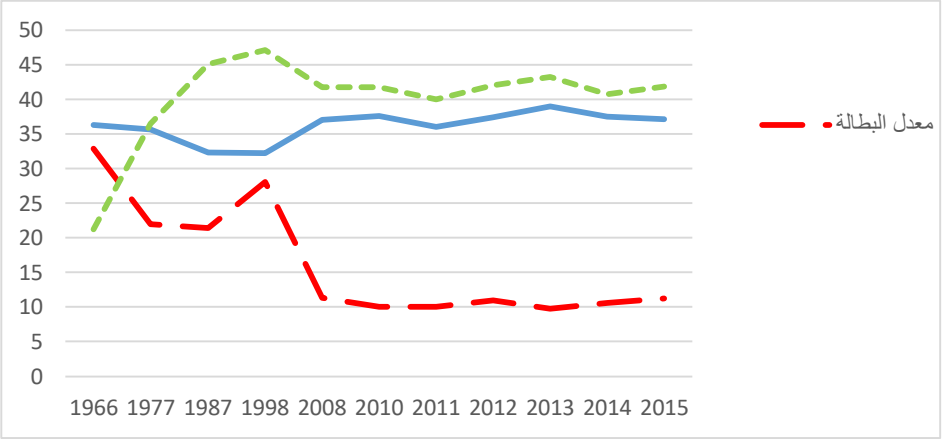

المصدر: الجدول 06 من الملحق

إن نظام التقاعد المبني على التوزيع، كما هو الحال في الجزائر، يمول من الإيرادات المستمدة من مساهمات السكان النشطين (أي الانخفاض في معدل البطالة والارتفاع في معدل النشاط، يؤدي إلى زيادة عدد المساهمين المشتركين، وبالتالي زيادة إيرادات المعاشات التقاعدية).

بالنسبة للجزائر ومن خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، عرف معدل البطالة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ 32,9% سنة 1966 لينخفض إلى 28,02% سنة 1998، ثم استمر في الانخفاض حيث بلغ 11,2% سنة 2015، ويصاحب هذا الانخفاض في معدلات البطالة زيادة في عدد النشطين.

حيث شهد معدل النشاط لسكان الجزائر عدة تطورات وارتفاعات مستمرة ولكن بوتيرة متفاوتة ومختلفة من فترة إلى أخرى، بحيث يمكن أن نميز مرحلتين أساسيتين مر بهما معدل النشاط في الجزائر منذ الاستقلال، الأولى أقل تطورا بالنسبة للمرحلة الثانية:

***المرحلة الأولى منذ 1966 إلى غاية 1998 :**

خلال هذه المرحلة عرفت نسبة النشاط تطورا وتزايدا مستمرا ولكن بوتيرة شبه مستقرة حيث كان معدل النشاط 21,2% سنة 1966 ليستمر في التزايد ليصل سنة 1977 إلى36,5% ليصبح 47,1 % سنة 1998 وكان هذا التزايد نتيجة وصول أجيال الزيادة السكانية إلى سن النشاط ودخول أعداد مهمة ضمن الفئة النشطة ابتداء من سن 15 سنة.

***المرحلة الثانية من سنة 1998 إلى غاية 2015 :**

منذ بداية الألفية عرف معدل النشاط لسكان الجزائر تطورا جديدا وبوتيرة أسرع من الفترة الأولى حيث ارتفع من 47 % سنة 2000 إلى 41,7 %سنة 2008 ليبلغ 43,2% سنة 2013 وهذا الأخير أي ارتفاع وزيادة في تطور معدل النشاط في الجزائر يطرح مشكل آخر وهو حجم القوة العاملة وضرورة توفير مناصب العمل لهذا الكم من الوافدين إلى سوق العمل وبقي معدل النشاط على المستوى الوطني على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2015 حيث قدرت هذه الأخيرة في هذه السنة ب 41,8%.

ويمكننا إرجاع سبب هذه الزيادة المعتبرة في نسبة النشاط إلى الإقبال الكبير والمتزايد لأجيال السبعينات وهي الفترة التي أصطلح عليها بفترة الانفجار

الديمغرافي (baby-boom) (HAMZA CHERIF ALI, 2007) والتي عرفت خلالها الجزائر ارتفاعا في نسبة الخصوبة، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى تحسن الظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسية، وكان هذا التطور بعدما تحقق للبلاد استقلالها. كل هذه العوامل أدت إلى تراجع نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، وارتفاع نسبة الخصوبة وكذا التحسن الملحوظ في أمل الحياة. (9)

هناك كذلك عنصر آخر يؤدي إلى هشاشة توازن نظام التقاعد هو تغطية السكان النشطين الشغيلين لعدد المتقاعدين بحيث عرف معدل التشغيل في الجزائر من 1966 إلى 2015، عدة تطورات حيث سجل 36,26% سنة 1966 حيث يلاحظ أنه بعد استقلال الجزائر كان أكثر من ربع الفئة النشطة يقومون بنشاطهم الاقتصادي بحيث كانوا يمارسون بنسبة كبيرة النشاط الفلاحي بالدرجة الأولى، أما بعد سنة 1977 انتقل معدل التشغيل إلى 36,6% سنة 1977، ليصبح سنة 1987 يقدر ب 32,3% و32,2% سنة 1998 أي بفارق 4,4 نقطة، هذا الانخفاض راجع للأزمة الاقتصادية والتي هي انخفاض أسعار البترول سنة 1986، و بعد تخطي الجزائر لهذه الأزمة بلغ معدل التشغيل 37% سنة 2008 أي بفارق 5 نقاط بين 1998 و 2008 ، ليستمر في الارتفاع حيث سجل 37,1% سنة 2015، و هذا راجع إلى انخفاض معدلات البطالة ، وتوفير مناصب الشغل للفئة النشطة نتيجة تطبيق برامج من طرف الدولة بهدف الحد من البطالة . ولكن رغم هذا الارتفاع في معدل التشغيل إلا أن هذه الفئة الشغيلة ستحال إلى التقاعد في المستقبل، والتي ستمثل خسارة كبيرة بالنسبة لإرادات نظام التقاعد، وبالتالي سيظهر مؤشر آخر يعكس هشاشة توازن النظام ألا وهو نسبة المتقاعدين/الأشخاص المسنين الذين تتراوح أعمارهم من 60 سنة فما فوق.

الخاتمة :

إن الإجراءات الحالية المتعلقة بالتقاعد في الجزائر غير قابلة للاستمرار على المدى الطويل، لأنها تعتمد على أنظمة المعاشات الغير ممولة، وبدون إجراء عملية إصلاح واسعة، سوف يؤدي التقدم السريع في العمر السكاني إلى زيادة كبيرة في الإنفاق على المعاشات خلال العقود القادمة، رغم أنها تبنت في الآونة الأخيرة إصلاحات ترمي إلى إعادة التوازن المالي لأنظمة المعاشات من خلال تشجيع تأخر سن التقاعد، والقضاء على الحوافز المتعلقة بالتقاعد المبكر.هذه الإصلاحات المتبنية حاليا لا تؤثر على المتقاعدين الحاليين إلى حد كبير، وبالتالي سيرتبط تأثيرها بالأجيال المقبلة للمتقاعدين، لذا سيكون على الجهات المعنية أخذ هذه الظاهرة بأكثر جدية، لأن معاشات الأجيال القادمة تتوقف على الإصلاحات التي يجب أن نقوم بها في الوقت الحال.

قائمة المراجع :

الهوامش :

1. Hamza Cherif Ali et Salhi Mohammed (2010), vieillissement démographique en Algérie : réalité et perspectives. (s.d.).,p 2

2. فراس البياتي. (2009). مورفولوجيا السكان ، موضوعات في الديموغرافيا. بيروت–لبنان: دارالإنشار العربي – الطبعة الأولى.ص 85

3. بن قانة إسماعيل. (2013). الحركة السكانية في البلدان العربية واقع و آفاق ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع للإحصائيين العرب. بغداد العراق ،ص 06.

4. مليكة محديد. (2012). دوافع و آفاق الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) و تكاملها مع الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر ،ص 54.

5. الجريدة الرسمية. (5 يوليو, 1983). القانون رقم 12–83، المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتقاعد ، العدد 28.

6. مجلة عالم الشغل . (يناير, 2010). المجتمعات المتقدمة في السن : فوائد و تكاليف التقد في السن ، منظمة العمل الدولية ، العدد 67. ص06

7. Tarik Salhi. (2015). *les voies de réformes du système de retraite en Algérie: vers la distinction entre les attributions de l'etat et de la sécurité sociale, thèse de doctorat en sciences commerciales , faculté des sciences économiques ,commerciales et des sciences de gestion.* université d'Oran 2. p. 161

8. نوال أقاسم. (2012). إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الإقتصادية الحالية ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،ص177.

9. قايد محمد . (2007). الشغل و السكان في الجزائر دراسة استذكارية تنبئية لسوق الشغل في الجزائر ما بين 1966–2040 ،لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإجتماعية ،ص 19.

قائمة المراجع :

مراجع باللغة العربية :

10. نوال أقاسم. (2012). إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الإقتصادية الحالية ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر.

11. الجريدة الرسمية. (5 يوليو, 1983). القانون رقم 12-83، المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتقاعد ، العدد 28.

12. بن قانة إسماعيل. (2013). الحركة السكانية في البلدان العربية واقع و آفاق ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع للإحصائيين العرب. بغداد العراق .

13. صالي محمد. (ديسمبر, ديسمبر 2015). النمو الديموغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد 61.

14. قايد محمد . (2007). الشغل و السكان في الجزائر دراسة استذكارية تنبئية لسوق الشغل في الجزائر ما بين 1966-2040 ،لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإجتماعية .

15. مجلة عالم الشغل . (يناير, 2010). المجتمعات المتقدمة في السن : فوائد و تكاليف التقد في السن ، منظمة العمل الدولية ، العدد 67.

16. مليكة محديد. (2012). دوافع و آفاق الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) و تكاملها مع الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر.

مراجع باللغة الأجنبية :

Actes du séminaire national sur la situation démographique de l'Algérie . (2012). *université d'Oran: 21et22mai.*

https://fr.wikipedia.org/wiki/transition_d%c3%A9mographique. (s.d.).

ONS , Collection statistique N 142. (2008). *les principaux résultats du sandage 1/10ème , RGPH.*

ONS , Démographie Algérienne. (2016). *,N-779.*

ONS , donnée statistique , activité, emploi , chomage , N°651 , 653 , 683 , 726 . (2012-2015).

ONS , Rétrospectives statistiques. (1999). *1970-1996.* Alger.

ONS. (1962-2011). *Démographie,Rétrospective.*

ONS, chapitre 2 ,emploi ,rétrospective . (1962-2011).

Tarik Salhi. (2015). *les voies de réformes du système de retraite en Algérie: vers la distinction entre les attributions de l'etat et de la sécurité sociale, thèse de doctorat en sciences commerciales , faculté des sciences économiques ,commerciales et des sciences de gestion.* université d'Oran 2.

www.cnr.dz. (s.d.).

قائمة الملاحق

الجدول رقم 01: تطور معدلات المواليد والوفيات في الجزائر 1963-2016.

السنوات	المعدل الخام للولادات	المعدل الخام للوفيات
1963	48,5	14,6
1970	50,16	16,45
1975	46,05	15,54
1980	42,7	10,9
1985	39,5	8,4
1990	30,95	6,03
1995	25,33	6,43
2000	19,36	4,59

2005	21,36	4,47
2010	24,67	4,18
2015	26,03	4,57
2016	26,12	4,42

Source : (ONS, 1962-2011)

(ONS , Démographie Algérienne, 2016)

الجدول رقم 02: البنية السكانية حسب العمر والجنس في الجزائر.

الفئات العمرية	1966		2008		2016	
	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الإناث
4-0	1188403	1155798	1 785 642	1 685 336	2 483 499	2 350 262
9-5	908979	881481	1 507 332	1 441 076	2 064 704	1 946 374
14-10	821116	748383	1 693 757	1 624 819	1 594 947	1 514 514
19-15	553188	542468	1 879 122	1 817 095	1 545 852	1 481 638
24-20	400907	421669	1 925 495	1 896 054	1 770 599	1 704 932
29-25	385459	413074	1 755 956	1 716 458	1 905 862	1 863 513
34-30	350989	378904	1 397 869	1 380 564	1 869 205	1 843 472
39-35	298526	304463	1 183 750	1 192 307	1 600 409	1 570 261
44-40	231669	237911	1 021 168	1 024 531	1 277 743	1 275 642
49-45	202100	194982	829 312	824 380	1 099 063	1 111 494
54-50	178677	178792	691 935	673 160	920 171	925 391
59-55	156962	142063	555 608	522 923	738 852	737 012
64-60	132890	134989	359 886	361 315	604 034	588 372
69-65	101491	96482	319 808	320 472	428 696	421 158
74-70	64268	76926	252 068	259 228	283 320	298 851
75+	87291	103955	341870	350289	493 315	522 444

Source : (ONS , Rétrospectives statistiques, 1999)

(ONS , Collection statistique N 142, 2008)

الجدول رقم 03: تطور عدد المستفيدين من المعاشات التقاعدية.

السنوات	معاش التقاعد المباشر	معاش التقاعد المنقول	منحة التقاعد المباشر	منحة التقاعد المنقول	المعاشات المدفوعة في الخارج	التقاعد التكميلي	منح أخرى	المجموع
2000	665431	515774	48603	25928	6402	737	67	1253942
2001	702078	549634	54130	28206	6402	649	62	1341161
2002	742227	583931	58596	30752	6482	604	53	1422645
2003	783659	624121	64182	33768	6365	531	55	1512681
2004	822200	666076	72688	37603	6412	487	61	1605527
2005	869728	692905	77723	40731	6491	433	44	1688055
2006	911487	726838	82162	44365	6310	398	36	1771596
2007	951890	763159	88723	48392	6340	364	34	1858902
2008	994694	797379	96789	52396	6504	347	29	1948138
2009	1035702	875448	102151	55301	6202	606	34	2075444
2010	1098185	897352	109369	57807	6576	575	28	2169892
2011	1150585	853732	117770	60768	6553	268	26	2189702
2012	1242526	877789	127911	64312	6733	235	25	2319531
2013	1357912	910352	139693	67482	6783	214	18	2482454
2014	1467878	930341	154211	70890	6815	209	18	2630362
2015	1572991	952157	901672	74085	6865	209	18	2773615

2978557	18	209	6916	78406	178645	980391	1733972	2016

Source : (www.cnr.dz)

الجدول رقم 04: تطور أمل الحياة عند الولادة والمؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1970-2016).

السنوات	أمل الحياة	المؤشر التركيبي للخصوبة
1970	52,8	8,4
1977	53,4	7,4
1987	66,2	5,3
1990	67	4,5
1998	72,5	2,8
2000	75,6	2,4
2008	75,5	2,8
2009	76,3	2,8
2010	76,5	2,9
2011	76,5	3
2013	77,1	2,9

2014	77,2	3
2015	77,1	3,1
2016	77,7	3,1

Source :

(Actes du séminaire national sur la situation démographique de l'Algérie , 2012, p. 117)
(ONS , Démographie Algérienne, 2016)

الجدول رقم 05: تطور حجم موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد 2001-2013 (مليون دج)

السنة	الإيرادات	النفقات	الرصيد
2001	135140	127920	7220
2002	141300	143070	-1770
2003	148710	145440	3270
2004	183460	172300	11160
2005	190110	186930	3180
2006	204150	212870	-8720
2007	244910	250720	-5810
2008	284400	278260	6140
2009	317550	298750	18000
2010	360471	350067	10405
2011	445663	406601	39062

2012	683060	572520	110540
2013	599899	685661	-85762

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

الجدول رقم 06: تطور معدلات البطالة والتشغيل والنشاط من سنة 1966-2015

السنوات	معدل البطالة %	معدل التشغيل %	معدل النشاط %
1966	32,9	36,26	21,2
1977	22	35,6	36,5
1987	21,4	32,3	45,1
1998	28,02	32,2	47,1
2008	11,3	37	41,7
2010	10	37,6	41,7
2011	10	36	40
2012	11	37,4	42
2013	9,8	39	43,2
2014	10,6	37,5	40,7
2015	11,2	37,1	41,8

Source : (ONS, chapitre 2 ,emploi ,rétrospective , 1962-2011, p. 69)